

Distr.: Limited
6 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد ميلاد عطية (الجمهورية
العربية السورية)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً - مقدمة
٢	١١-٢	ثانياً - معلومات أساسية
٢	٤-٢	ألف - لمحة عامة
٣	١١-٥	باء - الوضع الدستوري والسياسي
٥	٤٩-١٢	ثالثاً - التطورات الأخيرة
٥	٣١-١٢	ألف - التطورات السياسية
١٢	٤٤-٣٢	باء - التطورات العسكرية
١٦	٤٩-٤٥	جيم - التطورات الاقتصادية
١٨	٥٥-٥٠	رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
١٨	٥١-٥٠	ألف - لمحة عامة
١٩	٥٤-٥٢	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢٠	٥٥	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مشروع القرار A/AC.109/2005/L.7 بشأن المسألة المتعلقة بما قرره اللجنة الخاصة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٦ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو^(١) في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحة أرضها ٨ ٩٥٩ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بييكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ - ووفقا لما ذكره مكتب تعداد السكان بالولايات المتحدة، يقدر عدد سكان بورتوريكو بما مجموعه ٣,٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، يقيم نحو ٣,٤ مليون بورتوريكي في البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية^(٣). وتتكلم غالبية سكان الجزيرة الأسبانية، لكنهم غالبا ما يتكلمون اللغتين الانكليزية والأسبانية. وتعتبر بورتوريكو من بين أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم، مع وجود ٤٢٩ نسمة في المتوسط في الكيلومتر المربع. وهي حضرية بدرجة كبيرة، مع وجود نحو ثلث السكان في العاصمة، سان خوان^(٤).

٤ - وتمنح جنسية الولايات المتحدة للأشخاص المولودين في بورتوريكو، ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في البر الرئيسي للولايات المتحدة. وبموجب ترتيبات الكمنولث الحالية، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتتمايز الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم أساسا بمواقفها إزاء الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، لكن أيا منها ليس راضيا عن الوضع الراهن. ويؤيد الحزب

الشعبي الديمقراطي، الموجود في السلطة حالياً، وضعا معززا للكونغولث، يبقى أهالي بورتوريكو في ظله تحت سيادة الولايات المتحدة ويحصلون على جنسية الولايات المتحدة ولكن يتمتعون بسلطة حكومية أكبر في شؤونهم الخاصة وبمزيد من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٥ - يرد وصف مفصل لدستور كونغولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً) ومجلس النواب (٥١ عضواً)، ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي له الأولوية على القانون المحلي.

٦ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمر بموجب قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢) سريان جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضاً مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي عام ١٩٥٩، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من تلك المشاريع. ولما أُجري في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة أو الإبقاء على وضع الكونغولث، حظي الخيار الأخير بتأييد الأغلبية، ٤١, ٦٠ في المائة من الناخبين.

٧ - وأسفر استفتاء عام آخر أُجري في عام ١٩٩٣، تضمن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات استفتاء عام ١٩٦٧، عن النتائج التالية، حيث اختار ٤٨, ٤ في المائة ممن أدلوا

بأصواتهم بقاء الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوت ٤٦,٢ في المائة لصالح وضع الولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وعقب إعلان هذه النتيجة، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان تعريف الكومنولث، بصيغته الواردة في بطاقة الاستفتاء، مقبولاً. ورد الكونغرس بالنفي، بحجة أن التعريف الوارد يحتوي على توقعات غير ممكنة التحقيق (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك صوتت الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يانغ الذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزمة لحكومة الولايات المتحدة. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، أي بفارق صوت واحد، ولكن لم يبت فيه مجلس الشيوخ قبل انتهاء دورة الكونغرس وبالتالي انتهت فترة سريانه.

٨ - ورغم أن الكونغرس لم ينجح في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ في موعده المقرر. إلا أنه ثار جدل كبير بشأن صياغة الخيارات الواردة في بطاقة الاستفتاء. واحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث بأن بطاقة الاستفتاء بالصورة التي صيغت بها تعطي معلومات غير صحيحة عن وضع الكومنولث، وتنم عن محاولة متعمدة لإرباك مؤيديه تتمثل في تضمينها خياراً آخر هو "الارتباط الحر"، الذي يشابه في تعريفه إلى حد كبير "وضع الكومنولث". وأصر الحزب الشعبي الديمقراطي على إدراج خيار خامس في بطاقة الاستفتاء وهو "لا شيء مما تقدم" وشجع أنصاره على تأييد ذلك الخيار. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح "لا شيء مما تقدم"، و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال، و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر، و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث

٩ - وعقب إجراء استفتاء عام ١٩٩٨، صرح رئيس الولايات المتحدة، وليام ج. كلنتون، بأنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو لتوضيح مسألة وضع الإقليم. ثم شكل الرئيس فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو التابعة له، وأوعز إلى رئيسها بإجراء حوار متصل مع حاكم بورتوريكو ومفوضها المقيم، ومع الأحزاب السياسية الرئيسية ببورتوريكو والجماعات الأخرى التي تدعو إلى تغيير وضع الجزيرة. وتمثل هدف الحوار في السعي إلى توضيح الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو مستقبلاً وتمكين أهالي بورتوريكو من الاختيار بين وضع الولاية والكومنولث والاستقلال.

١٠ - وعندما تولى الرئيس جورج و. بوش الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عدل الأمر التنفيذي الذي أصدره سلفه بشأن فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو حيث مدد الموعد النهائي لتقديم التوصيات الأولية للفرقة من ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١^(٥). وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفادت وسائل الإعلام في بورتوريكو بأن البيت الأبيض أعلن أسماء الأعضاء المؤقتين في فرقة العمل، وأن القائمة تضم مساعدي جميع أعضاء إدارة الرئيس بوش تقريبا. ونقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم البيت الأبيض قوله إن فرقة العمل عاكفة على استعراض خيارات بورتوريكو وإن وزارة العدل تسدي المشورة بشأن المسائل القانونية والدستورية^(٦).

١١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عين البيت الأبيض أعضاء فرقة العمل وعددهم ١٦ عضوا. وفي الوقت نفسه، عدل الرئيس بوش الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون ليطلب إلى فرقة العمل أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة. وذكر البيت الأبيض في النشرة الصحفية التي أعلن فيها أسماء أعضاء فرقة العمل أنه "سيسعى إلى تنفيذ السياسة المحددة" في الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون. وقال زعيما كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكونغرس وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال إن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل القريب، في حين رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان بوصفه دليلا على أن واشنطن يهتما معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٧). وأصدرت فرقة العمل آخر تقرير لها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرة ٢٠ أدناه.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٢ - أجريت آخر انتخابات عامة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حيث انتُخب الحاكم والمندوب في كونغرس الولايات المتحدة، وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، ومرشحو لشغل مجموعة متنوعة من المناصب البلدية والمحلية.

١٣ - وفي السباق على شغل منصب الحاكم، فاز المفوض المقيم السابق أنيبال أسييدو بيلا، وهو مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي، على الحاكم الأسبق، بيدرو روسيو غونزاليس، من الحزب التقدمي الجديد، ليحل بذلك محل السيدة سيلا ماريا كالديرون التي اختارت عدم

ترشيح نفسها لفترة ثانية. وبالنظر إلى أن الفارق بين المرشحين الاثني عشر لم يتجاوز ٢,٠ في المائة، أعيد فرز الأصوات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ليعلن فوز السيد أسبيدو بفارق ٢٢٨ ٣ صوتاً فقط. بيد أن النتيجة الرسمية للانتخابات لم تعلن حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حيث إن السيد روسيو غونزاليس طعن في صحة بعض عمليات التصويت خلال الانتخابات. وانتقلت الدعوى من المحكمة العليا لبورتوريكو التي صدر حكمها لصالح السيد أسبيدو بيلا إلى محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى في بوسطن، ماساشوسيتس، حيث أصدر ثلاثة قضاة حكمهم بأنها مسألة تدرج في نطاق قانون الولايات، وليس القانون الاتحادي، ومن ثم فإنها تدخل ضمن اختصاص المحكمة العليا لبورتوريكو.

١٤ - وانتزع الحزب التقدمي الجديد من الحزب الشعبي الديمقراطي السيطرة على الهيئة التشريعية حيث حصل على ١٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٢٧ مقعداً ونال ٣٤ مقعداً في مجلس النواب الذي يضم ٥١ مقعداً. واحتفظ حزب الاستقلال بمقعده الوحيد في كلا المجلسين.

١٥ - وفي انتخابات منصب المفوض المقيم (الذي يمثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون أن يكون له الحق في التصويت) فاز السيد لويس فورتونو، من الحزب التقدمي الجديد، على السيد روبرتو ل. براتس باليرم، من الحزب الشعبي الديمقراطي.

١٦ - وكانت المسائل الرئيسية المطروحة في الانتخابات هي الاقتصاد والفساد والجريمة، وإلى حد ما مسألة تمويل الخطة الحكومية للتأمين الصحي ونظام المعاشات التقاعدية مستقبلاً. وأثار المرشحان أيضاً، مسألة إصلاح النظام التعليمي باعتبار ذلك وسيلة لزيادة فرص العمل. أما المسألة المتعلقة بوضع بورتوريكو السياسي، فلم يكن لها فيما يبدو، حسبما ذكر بعض المراقبين، أهمية كبيرة في الحملة الانتخابية^(٨).

١٧ - وفيما يتصل بوضع بورتوريكو السياسي وعلاقتها مع الولايات المتحدة، أُعطيت الأسبوعية في الهيئة التشريعية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لمناقشة هذه المسألة حيث وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية لبورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تعنى بوضع الشعب البورتوريكي باعتبار أن تلك الجمعية ستكون أصلح وأنسب آلية لتقرير وضع الجزيرة في المستقبل^(٩). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب استقلال بورتوريكو المطالب بالاستقلال وكيانات أخرى مثل نقابة المحامين البورتوريكيين. إلا أن الحزب التقدمي الجديد عارضها حيث رأى في الآلية المقترحة عملية انفرادية عديمة الجدوى بسبب عدم إشراك حكومة الولايات المتحدة فيها منذ البداية^(١٠).

١٨ - وأشارت نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ إلى أن مسألة الوضع قد ينتابها نوع من الحمود. ففي حين أن الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم يفضل استمرار الوضع الراهن، يفضل الحزب الوطني الجديد لبورتوريكو، الذي يسيطر على كل من الهيئة التشريعية ومنصب المفوض المقيم، الانتقال إلى وضع كامل لولاية من الولايات المتحدة. ويؤيد حزب استقلال بورتوريكو الأصغر حجما حصول الجزيرة على استقلالها^(١١). وتتسم الآليات التي يقترح الحزبان الرئيسيان استعمالها لحسم مسألة الوضع بالتباين أيضا. فالحزب الشعبي الديمقراطي يفضل إنشاء آليات لعقد مؤتمر دستوري نظامي محلي، للعمل مع كونغرس الولايات المتحدة من أجل تسوية مسألة الوضع. ويؤيد الحزب الوطني الجديد تنظيم استفتاء يؤدي إلى إجراء استفتاء عام يتضمن بدائل للوضع يحددها الكونغرس، من المحتمل جدا ألا تتضمن خيار "الكومنولث"^(١٢).

١٩ - ورغم ما يبدو أنه طريق مسدود، فقد اتخذت بورتوريكو، طوال سنة ٢٠٠٥، خطوات هامة على طريق تقرير المصير. ففي شباط/فبراير، اقترح الحاكم، أسيبيدو بيلا، إجراء استفتاء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، تُتاح من خلاله للناخبين فرصة اختيار واحدة من الآليتين المقترحتين للمضي قدما في مسألة الوضع^(١٣). وسيمثل الإجراء الأول في طلب رسمي موجه إلى كونغرس الولايات المتحدة للإذن بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو يصدر به تكليف اتحادي، ويتضمن البدائل كما يحددها الكونغرس. ويتمثل الخيار الثاني في إنشاء مؤتمر دستوري محلي معني بالوضع ينتخب شعب بورتوريكو أعضائه. ورغم التوقعات بحدوث العكس، فإن مجلس الشيوخ وافق في آذار/مارس على مشروع قانون يأذن بإجراء استفتاء في تموز/يوليه، وتتضمن المؤتمر الدستوري كإحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها تسوية العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو^(١٤). وتتضمن مشروع القانون تعديلا يُلزم مجلس النواب ومجلس الشيوخ بإصدار تشريع من شأنه أن يسمح لشعب بورتوريكو باختيار آلية تمكنه من تحديد وضعه، في حالة عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بعملية لتقرير المصير بحرية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بيد أن الحاكم أسيبيدو بيلا رأى أن صياغة مشروع القرار ليست قوية بما فيه الكفاية بخصوص خيار المؤتمر الدستوري، مما دفعه إلى نقض مشروع القرار في ١٠ نيسان/أبريل^(١٥). وفي أواخر نيسان/أبريل، اتخذت الهيئة التشريعية قرار لا يستلزم توقيع الحاكم، يلتزم من كونغرس الولايات المتحدة ورئيسها "الاستجابة للتطلعات الديمقراطية لمواطني الولايات المتحدة في بورتوريكو" وتمكينهم من اختيار شكل ديمقراطي كامل لحكومتهم^(١٦). ولم يؤيد المشرعون من الحزب الشعبي الديمقراطي ذلك القرار. وما زالت تدور مناقشات مكثفة بشأن مزايا عقد مؤتمر دستوري

عقد مؤتمر دستوري مقابل الاقتراع المباشر كآليتين للمضي قدما في عملية تقرير المصير في بورتوريكو.

٢٠ - وفي تقرير مؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو تقريرها الذي أوصت فيه بعملية تنفيذ على مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو^(١٧). وأوصت فرقة العمل بأن يُنظم "الاستفتاء الشعبي المصادق عليه من الجهات الاتحادية" خلال سنة ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على وضع دائم غير إقليمي مع الولايات المتحدة". وأوصت فرقة العمل أيضا أنه إذا اختار الناخبون تغيير الوضع الإقليمي الراهن، فينبغي أن يمكنهم استفتاء ثان من أن يختاروا بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت فرقة العمل، في حالة ما إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بوضعهم الإقليمي الحالي، بتنظيم استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب". وتشير مشاريع قرارات تجرى حاليا صياغتها في بورتوريكو إلى أن ناخبي بورتوريكو سيعطون فرصة للبت في السؤال الأول في وقت مبكر، ١ أيار/مايو ٢٠٠٦^(١٨).

٢١ - وفي تلك الأثناء، حظيت فكرة الجمعية الدستورية تأييد الحزبين الكبارين في الولايات المتحدة في مطلع سنة ٢٠٠٦. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدم أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي: أدوارد كندی (ديمقراطي) من ماساشوستس، وروبرت مننديز (ديمقراطي) من نيوجرسي، وترنت لوت (جمهوري) من ميسيسيبي وريتشارد بور (جمهوري) من كارولينا الشمالية مشروع قانون إلى لجنة الطاقة والموارد الطبيعية، وهي اللجنة المختصة بالمسائل المتعلقة بوضع بورتوريكو. ويهدف مشروع القانون إلى "الاعتراف بحق كومنولث بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس عن طريقه شعب بورتوريكو حقه في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية تمكن الكونغرس من النظر في ذلك القرار"^(١٩). وبعد نظر اللجنة في مشروع القرار، ستقرر ما إن كانت ستعرضه على مجلس شيوخ الولايات المتحدة.

٢٢ - وهكذا، تبدو الولايات المتحدة وقد انضمت إلى المناقشة الداخلية في بورتوريكو بشأن أفضل وسيلة لحسم مسألة الوضع. فمن ناحية، أوصت فرقة العمل الرئاسية بإجراء استفتاء مباشر لتمكين البورتوريكيين من التعبير عن اختيارهم فيما يتعلق بالوضع، ومن ناحية أخرى، يؤيد مشروع القانون الجديد المعروض على لجنة الطاقة والموارد الطبيعية فكرة الجمعية الدستورية باعتبارها طريقة لسبر آراء الشعب بخصوص المسألة. بيد أنه بالنظر إلى السوابق المتعلقة بهذا النوع من مشاريع القوانين التي غالبا ما تبقى حبيسة رفوف اللجنة، فإن

مستقبل هذا التشريع يلفه الغموض. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات فرقة العمل غير ملزمة، ولا يوجد احتمال بأنها قد تصبح قانوناً^(٢٠).

٢٣ - وتشمل التطورات السياسية الأخرى إجراء اقتراح في تموز/يوليه ٢٠٠٥ على هيئة تشريعية من غرفة واحدة تم إقرارها بواقع ٨٤ في المائة من الأصوات. ورغم أن الناخبين المشاركين في ذلك الاستفتاء لم يتجاوزوا ٢٢ في المائة من الناخبين المسجلين، فإن النتائج أطلقت العنان لعملية سيجري في إطارها تنظيم استفتاء آخر في سنة ٢٠٠٧ من أجل النظر في إمكانية تعديل دستور بورتوريكو وإنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس في عام ٢٠٠٩^(٢١).

٢٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، حكمت محكمة الاستئناف الأمريكية بالدائرة الأولى في بوسطن بأن مواطني بورتوريكو لا يتمتعون بالحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعللت المحكمة ذلك بأن بورتوريكو ليست ولاية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لديها أعضاء مصوتون في الهيئة الانتخابية. وقد سبق للمحكمة أن رفضت دعوى من هذا القبيل في ثلاث مناسبات^(٢٢). وقد رفض استئناف قدم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٦. ورغم أن قرار المحكمة العليا اتخذ دون تعليق، فإن كبير محامي حكومة الولايات المتحدة لدى المحكمة العليا قال في دعوى له إن قرار محكمة الاستئناف "يؤيده كلياً نص الدستور والتقاليد الموصولة والسوابق المتطابقة"^(٢٣).

٢٥ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، وبغض النظر عن المسائل السياسية العامة، أثيرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة. وهذه القضايا هي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيكيس؛ (ب) احتجاج الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) توقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٦ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول مسألة الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية (انظر الفقرات ٣٠ إلى ٤٤ أدناه).

٢٧ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضاً قضية مواطني بورتوريكو الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة منذ حوالي ٢٠ عاماً وسجنوا في الولايات المتحدة. وُصِّب القضية أن عدداً من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار

السنين تدعي أن هؤلاء هم سجناء سياسيون أساسا، وأن الأحكام التي صدرت بحقهم طويلة بما لا يتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إخلاء سبيل السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبِل ١١ سجينا من السجناء الأصليين وعددهم ١٥ سجينا العرض. وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تتضمن قيودا مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قُدِّم التماس باسم السجناء السابقين التسعة الذين كانوا لا يزالون قيد الإفراج المشروط من أجل الإنهاء المبكر للمراقبة المفروضة عليهم. وفي تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنهت لجنة الإفراج المشروط التابعة للولايات المتحدة الإشراف على ثمانية من السجناء السابقين التسعة. ولا تزال هناك حالة وحيدة معلقة^(٢٤). وأخلي سبيل اثنين من السجناء الأصليين البالغ عددهم ١٥، وهما أنطونيو كاماتشو نيغرون، في أيار/مايو ٢٠٠٢ وخوسي سوليس خوردان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢^(٢٥). بيد أن كاماتشو نيغرون، كان مطلوبا من قبل مكتب التحقيقات الاتحادي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لرفضه الحضور إلى سجن اتحادي لقضاء حكم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة. وتفيد بعض التقارير أن إجراءات مكتب التحقيقات الاتحادي قد تكون على صلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب في مقتل فيليبيرتو أوخيدا رايوس (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرة ٢٨ أدناه)^(٢٦). ومن المقرر أن يغادر السجينان المتبقيان - أوسكار لوليس ريفيرا وكارلوس ألبرتو توريس - السجن عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٤، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، شرعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حملة تلتزم من رئيس الولايات المتحدة، جورج و. بوش إطلاق سراح لوبيس ريفيرا وتوريس. وفضلت هايدي بلتران، التي تقضى عقوبة بالسجن لمدة ٨٠ عاما، أن تواصل فصل قضيتها عن مجموعة ال ١٥^(٢٧).

٢٨ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلق عناصر مكتب التحقيقات الاتحادي النار على فيليبيرتو أوخيدا رايوس وأردوه قتيلا. وكان أوخيدا رايوس أحد أكثر شخصيات بورتوريكو إثارة للجدل، وهو الذي أسس سنة ١٩٧٦ مجموعة الماشيتيروس، المعروفة بالاسم ذي الطابع الرسمي المتزايد وهو الجيش الشعبي لبوريكو. وكانت المجموعة منظمة شبه عسكرية سرية مكرسة لتحرير بورتوريكو من الحكم "الاستعماري" الأمريكي. وطوال عمل أوخيدا رايوس في المجموعة، تورط في عدد من الأنشطة الإجرامية شملت عملية السطو عام ١٩٨٣ على مستودع ويلز فارغو في وست هارتفورد، كنكتيكت، التي سرق خلالها مبلغ ٧,٢ مليون دولار. وقد هرب أوخيدا رايوس من دفع الكفالة سنة ١٩٩٠ عندما كان ينتظر

المحاكمة في قضية السطو. وفي سنة ١٩٩٢، أدين غيايا وحكم عليها بالسجن لمدة ٥٥ عاما. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاصر عناصر مكتب التحقيقات الاتحادي المنزل الذي كان يجتبي فيه أوخيدا رايوس في هورميغروس، بورتوريكو. وأصيب أوخيدا رايوس بجروح عقب تبادل لإطلاق النار بعد عدة أيام. وتشير نتائج التشريح إلى أنه نذف حتى الموت بعد إصابته برصاصة واحدة. وقد أثار تملاسات قتله الجدل ودفعت بمسؤولين من بورتوريكو والولايات المتحدة، بمن فيهم الحاكم أسبيدو بيلا والمفوض المقيم، فورتونيو، وثلاثة أعضاء من بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طلب إجراء تحقيق مستقل في ما قام به مكتب التحقيقات الاتحادي^(٢٨).

٢٩ - وحسب ما ذكرته مصادر منشورة، واصل العديد من أوساط سكان بورتوريكو الإعراب عن قلقهم، أثناء إجراء التحقيقات، حيال عمليات مكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو، التي يرى كثيرون أنها تستهدف دون وجه حق النشاط الداعين إلى الاستقلال^(٢٩).

٣٠ - وتناولت الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) بالتفصيل المسألة المتعلقة بتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بارتكاب جرائم، كما تناولت قضايا تم مؤخرا طلب توقيع عقوبة الإعدام بشأنها على مواطنين من بورتوريكو. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فقد طلبت وزارة العدل في الولايات المتحدة توقيع عقوبة الإعدام على ١٥ متهما من بورتوريكو منذ عام ١٩٩٢، ليصبح ذلك أعلى معدل فردي من معدلات توقيع عقوبة الإعدام في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وقد قررت المحكمة العليا ببورتوريكو في عام ٢٠٠٠ أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور بورتوريكو، لكن دائرة الاستئناف ببوسطن في الولايات المتحدة ألغت ذلك القرار بقرار جاء فيه أن بورتوريكو تخضع للقوانين الاتحادية، (انظر الفقرة ٥ أعلاه) وأيدته المحكمة العليا بالولايات المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أذن وزير العدل في الولايات المتحدة، للمرة الثانية على مدى ٧٥ عاما، للمدعين الاتحاديين بالتماس توقيع عقوبة الإعدام، وذلك في قضية مرفوعة ضد شاين يُدعى أنهما قتل حارس أمن لدى شرعتهما في سرقة عربية مصفحة^(٣٠). ورغم أن الشاين كانا يواجهان عقوبة الإعدام عند إدانتهم، فإن هيئة المحلفين قد حقت دماءهما بقرارها توقيع عقوبة السجن مدى الحياة عليهما عوضا عن الإعدام^(٣١).

٣١ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن اثنالفا من المنظمات الدينية والأهلية، فضلا عن زعماء سياسيين، تعهدوا بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة.

باء - التطورات العسكرية

٣٢ - احتلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي قام بها سلاح بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، تقوم البحرية بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يبلغ عدد سكانها ٩ ٥٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد كانت الجزيرة مسرحا لتدريبات الدعم المدفعي البحري وتصويب الذخيرة جوا نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. وترد تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت البحرية تملك جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات وقضايا أمام المحاكم في التقارير السابقة للجنة الخاصة (A/AC.109/1999/L.13)، الفقرات ١٨-٢٢، و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨، و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦). وجاء في البيان الصحفي الصادر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ستولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة المملوكة لها وستقوم بهدم جميع المرافق والهياكل في المنطقة وإزالتها. وقد أعقب صدور التقارير الصحفية عن الإنهاء الرسمي لوجود البحرية في جزيرة بيبكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ تنظيم أنشطة على امتداد أربعة أيام احتفالا بانتهاء الوجود العسكري للولايات المتحدة وبداية عهد جديد في الجزيرة. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن العملية التي أدت إلى انسحاب بحرية الولايات المتحدة من جزيرة بيبكيس، انظر A/AC.109/2005/L.3، الفقرات ٢٧-٢٩).

٣٣ - وبانسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، تظل ثلاث قضايا ذات صلة في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛ (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣٤ - وفيما يتعلق بتنمية بيبكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو في سنة ٢٠٠٢، عن استثمار مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار في البنية الأساسية وفي إيجاد فرص عمل على مدى السنوات الأربع المقبلة في إطار برنامج "تنشيط بيبكيس"^(٣٢). وفي الوقت نفسه، تجتذب الجزيرة مشاريع سياحية جديدة مثل فندق ويندهام مارتينو باي الذي افتتح سنة ٢٠٠٣ وسعته ١٥٦ غرفة^(٣٣).

٣٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدرت حكومة بورتوريكو خطة رئيسية للتنمية المستدامة لبييكيس وكوليبيرا. ودعت الخطة إلى تنمية قليلة التأثير في الجزيرتين، وأوصت باعتمادهما سياسة عامة تشجع السياحة البيئية التي من شأنها أن تبرز الجوانب الطبيعية الخلابة للجزيرتين، وتثبط تشييد الفنادق الكبيرة. وحسب ما ذكره معهد الموارد العالمية، فإن السياحة البيئية تنمو بمعدل سنوي يتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة، بينما لا تتوسع السياحة التقليدية سوى بمعدل ٤ في المائة سنويا. ورغم أن معظم السكان رحبوا بالخطة، فإن البعض قد حذروا من أن الانقسامات السياسية في بيبكيس قد تؤدي إلى تأخر تنفيذها^(٣٤).

٣٦ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس قسمين لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. وقد نقلت المسؤولية عن الجزء الغربي إلى وزارة داخلية الولايات المتحدة وبلدية بيبكيس واتحاد حفظ البيئة في بورتوريكو، أما الجزء الشرقي فأحيلت المسؤولية عنه إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية الأمريكية ليضاف بذلك إلى الحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس^(٣٥).

٣٧ - وفيما يتعلق بتنظيف بيبكيس، أعلن مكتب المفوض المقيم في بورتوريكو، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أن لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي وافقت على تعديل يأمر البحرية بأن تضطلع، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووكالة الحماية البيئية، بمشروع لتنظيف أراضي بيبكيس التي نقلت إلى وزارة الداخلية.

٣٨ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلنت وكالة الحماية البيئية عن بدء استقصاء مناطق من شرق بيبكيس بموجب قانون الحفاظ على الموارد وإحيائها. وسيقوم المقاولون العاملون لحساب البحرية، كجزء من هذا الاستقصاء، بأخذ عينات من التربة السطحية وتحت السطحية ومن المياه الجوفية لعشرة آبار تم حفرها مؤخرا. وتولت الوكالة، بالتعاون مع المجلس المعني بنوعية البيئة في بورتوريكو، الإشراف على هذا الاستقصاء. وأخذت الوكالة أيضا عينات من التربة والمياه الجوفية وأجرت تحليلات مستقلة لها. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقترحت الوكالة إدراج المواقع التي كانت تحتلها البحرية سابقا في بيبكيس ومواقع الجيش القديمة في جزيرة كوليبيرا، في قائمة الأولويات الوطنية لصندوق المشاريع الكبرى. وقد أعلنت الوكالة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إدراج بيبكيس رسميا في قائمة أكثر المواقع احتواء على النفايات الخطرة في الولايات المتحدة. وبعيد ذلك، أعلنت البحرية أنها قد رصدت مبلغ ٧٦ مليون دولار في ميزانيتها لتغطية أعمال التنظيف في بيبكيس، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩^(٣٦).

٣٩ - وأنفقت البحرية ما مجموعه ١٧,٨ مليون دولار على أنشطة تنظيف بيبكيس حتى نهاية سنة ٢٠٠٤. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدرت البحرية أن هناك حاجة إلى مبلغ ١١٢ مليون دولار إضافي ابتداء من سنة ٢٠٠٥ لغاية إنجاز أعمال تنظيف كلا الجزأين الغربي والشرقي من الجزيرة. وحتى نهاية سنة ٢٠٠٤، حدد الجيش ١٧ موقعا في بيبكيس الغربية يحتمل أن تكون ملوثة. واستنتج بحث يتعلق بعملية التنظيف أجري في سنة ٢٠٠٥ أن تسعة من المواقع وعددها ١٧ موقعا لا تستلزم اتخاذ "إجراءات إضافية". وحسب ما ورد في تقرير البحرية، فإن خمسة من المواقع الثمانية المتبقية أظهرت "مستويات متدنية من التلوث، ولم يكتشف أي خطر غير مقبول خارج مواقع النفايات". وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، لم تكن الاستنتاجات بشأن المواقع الثلاثة الأخرى جاهزة بعد. و قدرت البحرية أن مجموع تكاليف عمليات تنظيف بيبكيس الغربية سيناهز ٢٥ مليون دولار^(٣٧).

٤٠ - وفي بيبكيس الشرقية، حددت البحرية ٢٠ من "مواقع تخزين النفايات والتخلص منها" و ٢٣ منطقة أخرى من "المناطق التي تثير القلق" يحتمل تعرضها للتلوث. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم فحص ١٢ من مواقع "النفايات" البالغ عددها ٢٠. ويتسم الفحص الشامل لهذه المواقع بالأهمية لأنه يحدد درجة التنظيف التي تستلزمها المواقع. وإذا لم يكن ثمة أية خطر بالتعرض للتلوث عن طريق الاتصال البشري بالتربة أو المياه السطحية، فسيكون نطاق التنظيف محدودا. وعلى سبيل المثال، فإن منطقة سقوط الذخيرة الحية في ميدان القصف السابق محظورة حاليا على سكان بيبكيس. وإذا وجد أن الملوثات قد انتقلت إلى خارج المنطقة المحظورة، فسيلزم القيام بعملية تنظيف أكثر شمولا. و قدرت البحرية أن مجموع تكاليف تنظيف بيبكيس الشرقية سيناهز ١٠٦ ملايين دولار^(٣٨).

٤١ - وكانت جزيرة كوليفرا التي تبعد تسعة أميال شمالي بيبكيس جزءا أيضا من منشآت تدريب البحرية ورغم أن العمليات العسكرية على جزيرة كوليفرا قد توقفت في سنة ١٩٧٥ مراعاة لشواغل السلامة العامة، فإن عملية تنظيف الجزيرة كانت بطيئة. ويُعزى جزئيا نقص الأنشطة في جزيرة كوليفرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عملية التنظيف. وما أن حُلَّت المسألة حتى بدأ سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة، في عام ١٩٩٥، عملية محدودة تمثلت في الإزالة السطحية للذخائر. وفي سنة ٢٠٠٤، أنفق سلاح المهندسين ٤,٨ مليون دولار على إزالة الذخائر، ويتوقع السلاح أن ينفق مبلغ ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥^(٣٩). وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن المجلس المعني بنوعية البيئة في بورتوريكو أن سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة قد مُنح عقدا بقيمة ١,٩ مليون دولار لتنظيف جزيرة كوليفرا. ويشمل التنظيف إزالة جميع الذخائر والمتفجرات والتخلص منها في المناطق التي سبق تخصيصها لهذا الغرض في إطار برنامج المواقع

المستعملة سابقا لأغراض برنامج الدفاع^(٤٠). ويقدر سلاح المهندسين أنه سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره ٣٠,١ مليون دولار لإكمال عملية التنظيف ومعالجة الآثار المترتبة على الصحة البشرية والسلامة والبيئة^(٤١).

٤٢ - وفيما يتعلق بالآثار المحتملة للمناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس فإن المناقشة مستمرة بين البحرية، التي تتمسك بأن عمليات القصف والمناورات التدريبية التي تضطلع بها لم تلحق أي ضرر بصحة سكان بيبكيس، وأولئك الذين يصرون على أن معدلات الإصابة بالسرطان مرتفعة بصورة غير طبيعية وعلى أنه توجد مشاكل صحية أخرى في الجزيرة. وخلصت دراسة أجرتها الوكالة الاتحادية للمواد السامة وسجل الأمراض، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن المسارات المحتملة للتلوث بين ميدان القصف التابع للبحرية والمنطقة المدنية إلى أنه لا توجد مخاطر على الصحة العامة فيما يبدو^(٤٢). بيد أن دراسة أجرتها وزارة الصحة بيورتوريكو استنتجت، في أيار/مايو ٢٠٠٥، أن خطر الإصابة بالسرطان في بيبكيس قد ارتفع بنسبة ٣٥ في المائة بين الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و ١٩٩٥-١٩٩٩.

٤٣ - أما القضية الثالثة ذات الصلة فهي مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، وهي مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة، خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد بُنيت على الطرف الشرقي لبورتوريكو، على بعد سبعة أميال من بيبكيس. وهي تغطي ٦١٢ ٨ فداناً، وتستخدم نحو ٨٠٠ ٤ من الموظفين الدائمين وأصحاب العقود المؤقتة وتقدر البحرية أنها تضخ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي سنوياً. إلا أن القائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، الأدميرال ناتر، أعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أنه بدون بيبكيس لن يكون هناك لزوم لمنشآت روزفلت رودز^(٤٣)، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسمياً على إغلاق المحطة البحرية، وذلك في إطار مشروع قانون بشأن نفقات الدفاع تمت الموافقة عليه في واشنطن العاصمة. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق المحطة وجاهد من أجل نقل الأراضي إلى حكومة الإقليم، أن حكومة بورتوريكو سيكون في مقدورها المشاركة في تحديد مصير الاستخدامات المقبلة لأراضي القاعدة، وأن نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها^(٤٤). وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقع الرئيس بوش على قرار إغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية، وقد أغلقت القاعدة فعلياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة إلى "وضع انتقالي" بعد أن كانت قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة.

٤٤ - وأعلن مفوض بورتوريكو المقيم، في عام ٢٠٠٤، أن حكومة بورتوريكو قد شرعت، بالتعاون مع البنتاغون، في العمل على بدء تعمير أراضي القاعدة فور إغلاقها. وذكر المفوض أن وزارة التجارة لديها خطة للتعمير تسمى "مدخل بورتوريكو إلى المستقبل" تلقى تأييدا من وزارة الدفاع الأمريكية ومن حاكم بورتوريكو^(٤٥). وتدعو الخطة إلى استخدام ٣ ٨٦٨ فداناً في إقامة منشآت عامة وخاصة وتخصيص ٣ ٣٨٧ فداناً من المستنقعات والموائل والروابي المسطحة القمة لأنشطة حفظ الطبيعة. بيد أن التعمير رهن بالتقييم البيئي المرضي من جانب البحرية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت عملية تقييم القاعدة البحرية بروزفلت رود ما زالت جارية. وفي ذلك الوقت، قدرت البحرية أن العملية ستنتج بحلول عام ٢٠٠٦، وعندها سيجرى نقل الملكية^(٤٦).

جيم - التطورات الاقتصادية

٤٥ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو ١٨ ٥٠٠ دولار^(٤٧)، بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٤١ ٨٠٠ دولار^(٤٧). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي وبمستوى التحويلات الاتحادية. ويشكل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يشمل عمليات في مجال المستحضرات الصيدلانية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ما يزيد على ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الزراعة بأقل من واحد في المائة. وما شجع عملية التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤، الذي منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي تنشئ مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لتلك الشركات، من بينها الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنوات في جعل بورتوريكو "مركزاً خارجياً للتصنيع"^(٤٨) تابعا للولايات المتحدة، مما حول اقتصادها من اقتصاد زراعي كاريبي تغلب عليه زراعة قصب السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة، من باب اهتمامه بشؤون الميزانية، قام في عام ١٩٩٦، في إطار الإجراءات التي اتخذها لتسوية الميزانية، باعتماد تشريع للبدء تدريجياً في خفض تلك الحوافز الضريبية على مراحل وألغائها كلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٤٩). وعلاوة على ذلك، انخفضت منتجات صناعة النسيج والملابس الكثيفة العمالة نتيجة للمنافسة الخارجية، وجزئياً بسبب الإلغاء التدريجي للإعفاءات الذي نصت عليه المادة ٩٣٦. ولذلك، فقد تمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية لبورتوريكو

على مدى السنوات العديدة الماضية في إعداد الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على خفض التدريجي للإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المادة ٩٣٦، وذلك عن طريق الحد من اعتماد الجزيرة على التصنيع، والترويج لتطوير قطاعي التكنولوجيا المتطورة والسياحة.

٤٦ - ورغم أن تأثير الإلغاء التدريجي للإعفاءات المنصوص عليها في المادة ٩٣٦ في اقتصاد بورتوريكو كان سلبيا عموما، فقد اهتمت الشركات الدولية، وبخاصة شركات المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، إلى طريق للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتغيير في القانون الضريبي. وباكتساب الشركات لمركز "الشركة الأجنبية الخاضعة للقيود"، يمكنها الاستناد إلى المادة ٩٠١ من القانون الضريبي، الذي لا يفرض ضرائب اتحادية على الأرباح إلا في حالة إعادة تحويلها إلى الولايات الـ ٥٠. ونتيجة لذلك، ظلت الصناعة الصيدلانية تشكل أحد أقوى القطاعات في بورتوريكو. وقد ولدت هذه الصناعة، حتى الآن، ما يقارب ٣٠.٠٠٠ وظيفة، تمثل زهاء ٢٥ في المائة من الوظائف الصناعية في الجزيرة وعددها ١٢٠.٠٠٠ وظيفة، وتمثل حوالي ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبورتوريكو^(٥٠).

٤٧ - وحقق اقتصاد بورتوريكو خلال الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نموا قدره ٢,٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وزادت العمالة بنسبة ٣,١ في المائة، ويتوقع أن تواصل نموها على ضوء العديد من مشاريع الاستثمار الجديدة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، افتتح الحاكم أسبيدو بيلا مركز المؤتمرات في بورتوريكو الذي يتوقع أن يوجد ٦.٠٠٠ وظيفة ويدير عائدات تناهز ٣٠٠ مليون دولار سنويا. وتشمل التطورات الأخرى ما أعلنته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ميرك، وهي شركة صيدلانية أمريكية، من أنها ستستثمر ٣٠٠ مليون دولار في مصنعها الحالي الموجود في برشلونيتا. وسيمكن المشروع من الاحتفاظ بالوظائف الـ ٢٠٠ التي كان مقررا إلغاؤها في إطار عملية إعادة تنظيم الشركة على نطاق العالم. وأصدرت أمغن، أكبر شركات التكنولوجيا الأحيائية في العالم بيانا مماثلا يشير إلى توسيع مصنعها الموجود حاليا في خونكوس. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك التطور إلى إيجاد ٩٠٠ وظيفة جديدة^(٥١).

٤٨ - وفي سنة ٢٠٠٣، أعلنت حكومة بورتوريكو أن أعمال التنفيذ جارية في برنامج الاستثمار في الهياكل الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (في إطار مجموعة إجراءات استثمارية تتخذ على مدى أربع سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٦ بلايين دولار)، الذي يشمل شبكة النقل الحضري العام بالقطارات ومركزا للشحن العابر في ميناء الأمريكتين، ومشاريع أخرى أقل أهمية. وقد أنجز أحد المشاريع، وهو شبكة النقل الحضري

العام بالقطارات، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بعدما واجه عمليات تأخير كبيرة وتجاوزات في الميزانية^(٥٢). وبدأت الأعمال منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤، في مشروع ثان هو ميناء الأمريكيتين، عندما وجهت الدعوة إلى الشركات المحلية والدولية لتقديم عطاءات لبناء والتشغيل. وقد رصدت حكومة بورتوريكو مبلغا إجماليا قدره ٢٥٠ مليون دولار لبناء الميناء. وقد تم بنجاح، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إنجاز المرحلة الأولى من المراحل الأربع للمشروع - بناء الأرصفة ٤، ٥، و ٦ - قبل الموعد المقرر بشهرين، وبتكلفة بلغت ٤٠ مليون دولار^(٥٣). وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وافق مصرف التنمية الحكومي على الإفراج عن الأموال الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع التي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها ٧٠ مليون دولار، ويستغرق إنجازها فترة تمتد إلى سنة ٢٠٠٩^(٥٤).

٤٩ - وعلاوة على مجموعة إجراءات الاستثمار البالغة ٦ بلايين دولار، استمرت حكومة بورتوريكو في اتخاذ خطوات إضافية لحفز اقتصاد البلاد على مدى سنة ٢٠٠٥. وقد أعلن الحاكم، أسيبيدو بيلا، في بيانه عن الميزانية لشهر آذار/مارس ٢٠٠٥ وجود تمويلات حكومية جديدة مرصودة لتطوير ١٠٠٠ من المؤسسات التجارية الصغيرة - ٣٠ مليون دولار-؛ وللسياحة - ٢١,٦ مليون دولار، ستخصص - ١٠,٦ ملايين دولار منها كحوافز لسفن الجولات السياحية؛ وللنهوض بالزراعة - ٤ ملايين دولار. وأعلن الحاكم أيضا عن العديد من المشاريع الاستراتيجية لتشجيع النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وتشمل هذه المشاريع برنامج مدخل إلى المستقبل لتعمير القاعدة البحرية السابقة لروزفلت رودز في سيبيا، ومشروع سيوداد ريد الذي يعتزم استعمال خط القطار الحضري كمرتكز للتنمية الحضرية والاقتصادية. وتشمل المبادرات الأخرى بناء مركز العلوم الجزيئية التابع لجامعة بورتوريكو قريبا من محطة الجامعة على خط القطار الحضري في ريو بيدراس؛ وتخصيص ١٨٣ مليون دولار لميناء الأمريكيتين، و ١٥ مليون دولار من أجل إعداد ماياحوز لاستضافة ألعاب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٠، و ٦٢٩ مليون دولار لهيئة الطرق السريعة والنقل^(٥٥).

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٥٠ - التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدراسة هذا الوضع، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم

المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير، وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل، وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وأنها بذلك وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها.

٥١ - وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن الإطلاع على المعلومات التي استجدت منذ ذلك الحين على النحو التالي: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (بالنسبة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (بالنسبة للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (بالنسبة للأعوام من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (بالنسبة لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (بالنسبة لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٤).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٥٢ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2005/L.2)، أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٥٣ - وفي جلستها السادسة، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب من اللجنة أن تستمع إليها بشأن بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى ممثلي المنظمات المعنية في جلستها السادسة والسابعة على النحو المشار إليه أدناه (انظر A/AC.109/2005/SR.6 و A/AC.109/2005/SR.7):

- الجلسة السادسة: خورخي فاريناكسي غارسيا (الجبهة الاشتراكية)؛ خوليو فونتانيت مالدونادو (نقابة محامي بورتوريكو)؛ فرناندو مارتين غارسيا (حزب استقلال بورتوريكو)؛ هيرام لوزادا (الرابطة الأمريكية للحقوقيين)؛ لويس باريوس (كنيسة سان روميرو للأمريكتين)؛ فرانسيسكو بلغارا (حملة مساندة بيبكيس)؛ أنجيل أورتييز

غوزمان (حملة مناصرة بيبكيس)؛ روزا مينيز ألبيزو - كامبوس (الحزب الوطني لبورتوريكو)؛ إيبان توريس (لجنة مناصرة إنقاذ بيبكيس وتمميتها)؛ بنجامين راموس روسادو (حملة مناصرة الحرية)؛ واندا إ. رستو (صحبة المصالحة)؛ مارتين كوبل (حزب العمال الاشتراكي)؛ يوليانا بيكونيا، (شباب اليسار الثوري)؛ بيتي براسل (الاتحاد من أجل فييكيس وبورتوريكو)؛ إدواردو بيانويفا مونيوز (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو)؛ الرئيس؛ نيلسون و. كانالس (محفل الشرق الوطني الأكبر في بورتوريكو)؛ ميري آن غراوي فلوريس (مجموعة عمال ايثاكا الكاثوليكية لمساندة فييكيس)؛ خوسيه أبونتي هيرنانديس (رئيس مجلس النواب)؛ ويلما ريفرون كويازو، (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة)؛

• الجلسة السابعة: نيلدا لوز ريكسك (المنظمة الوطنية للنهوض بالثقافة البورتوريكية)؛ خوسيه أداميس، (منظمة الجبهة)؛ إدواردو باتيا (المدير التنفيذي، إدارة الشؤون الاتحادية لبورتوريكو)؛ خوليو أنتونيو مورينانتي بيريس (حركة أوستوسيانو للاستقلال الوطني)؛ آيتا بليس ميتشيل (منظمة بريمافيدا)؛ ألبا سنترون بابون (تجمع أنصار الولاية ٥١)؛

٥٤ - وفي الجلسة السابعة، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2005/L.7. وقام ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بتعليل تأييده لنص مشروع القرار. وفي تلك الجلسة أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2005/L.7 دون تصويت. وبعد ذلك أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - لم يقدم إلى الجمعية العامة خلال الدورة الستين أي مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة بهدف اتخاذ إجراء.

الحواشي

(١) www.cia.gov/cia/publications/factbook، انظر بورتوريكو.

(٢) .EFE newswire, 18 October 2001

(٣) .EFE newswire, 18 October 2001

(٤) .Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002

(٥) www.whitehouse.gov/news/releases/2001/04

(٦) www.puertorico-herald.org/issues/2002/vol6n09/WashUpdate0609-en.shtml

(٧) المرجع نفسه، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

- (٨) المرجع نفسه، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
- (٩) .Economic Intelligence Unit, Country Report Puerto Rico, July 2004
- (١٠) .The San Juan Star, 8 October 2002
- (١١) .Economist Intelligence Unit, Country Outlook: Puerto Rico, January 2006
- (١٢) .The Puerto Rico Herald, 13 January 2005
- (١٣) .The Puerto Rico Federal Affairs Administration, 11 February 2005
- (١٤) .The Puerto Rico Herald, 31 March 2005
- (١٥) المرجع نفسه، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- (١٦) Congressional Research Service, "Political Status of Puerto Rico: Background, Options, and Issues in the 109th Congress," 25 May 2005
- (١٧) .Report by the President's Task Force on Puerto Rico's Status, December 2005
- (١٨) .S.2304: Puerto Rico Self-Determination Act of 2006, www.govtrack.us
- (١٩) .S.2304: Puerto Rico Self-Determination Act of 2006, www.govtrack.us
- (٢٠) .Oxford Analytica: Puerto Rico, 31 January 2006; www.govtrack.us
- (٢١) .The Puerto Rico Herald, 11 July 2005
- (٢٢) .The New York Times, 5 August 2005
- (٢٣) .CNN, 20 March 2006, www.cnn.com; BBC News, 21 March 2006, www.bbc.co.uk
- (٢٤) .National Boricua Human Rights Network, www.prcc-chgo.org, 2 August 2005
- (٢٥) .www.wbai.org
- (٢٦) .www.wbai.org
- (٢٧) .The Puerto Rico Herald, 29 July 2004
- (٢٨) The Economist, 29 September 2005; The Nation, 24 October 2005; The New York Times, 28 September 2005, The Washington Post, 29 September 2005, www.democracynow.com, 26 September 2005; Letter to the FBI Director from Representatives José E. Serrano (D-NY), Nydia Velázquez (D-NY), and Luis Gutiérrez (D-IL), 26 September 2005, www.preb.com
- (٢٩) .The Miami Herald, 27 March 2006
- (٣٠) .www.puertorico-herald.org/issues2/2005
- (٣١) .The Puerto Rico Herald, 3 May 2005
- (٣٢) .www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002
- (٣٣) .Associated Press, 25 February 2003
- (٣٤) .The Puerto Rico Herald, 20 January 2005
- (٣٥) .Environmental Protection Agency, 1 December 2004, www.epa.gov/region02/vieques/history

- Congressional Research Service Report for Congress: Vieques and Culebra Islands: An Analysis of (٣٦)
 .Cleanup Status and Costs, 7 July 2005
- Congressional Research Service Report for Congress: Vieques and Culebra Islands: An Analysis of (٣٧)
 .Cleanup Status and Costs, 7 July 2005
 . المرجع نفسه. (٣٨)
 . المرجع نفسه. (٣٩)
 .The Puerto Rico Herald, 4 April 2005 (٤٠)
- Congressional Research Service Report for Congress, “Vieques and Culebra Islands: An analysis of (٤١)
 .cleanup status and costs” 7 July 2005
 .Agency for Toxic Substances and Disease Registry, communiqué, 18 December 2002 (٤٢)
 .Associated Press, 11 and 16 January 2003 (٤٣)
 .Caribbean Insight, vol. 26, No. 33 (2003) (٤٤)
 .www.house.gov/acevedo-vila, 16 December 2003 (٤٥)
 .The Puerto Rico Herald, 31 March 2005; 2006 Navy Budget Statement, 9 March 2005 (٤٦)
 .Central Intelligence Agency, World Factbook 2005 (www.cia.gov/cia/publications/factbook (٤٧)
 .Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile, 2005 (٤٨)
 .Journal of Commerce, 23 January 2006 (٤٩)
 .Journal of Commerce, 23 January 2006; The Puerto Rico Herald, 30 June 2005 (٥٠)
 .Economist Intelligence Unit, Country Report: Puerto Rico, January 2006 (٥١)
 .The Puerto Rico Herald, 7 June 2005 (٥٢)
 .www.portoftheamericas.com (٥٣)
 .The Puerto Rico Herald, 4 March 2005; www.portoftheamericas.com (٥٤)
 .The Puerto Rico Herald, 24 March 2005 (٥٥)